

# المُعْتَمَدُ

لِعِلْمِ الْغَزَالِيِّ فِي كِتَابِهِ «السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ»

كُتِبَ

صَاحِبِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَأَى الشَّيْخَ

قال ابن قُتَيْبَةَ :

«... قد كُنَّا زماناً نعتذرُ من الجهلِ ، فقد صِرْنَا الآنَ  
نحتاجُ إلى الاعتذارِ مِنَ العلمِ ! وَكُنَّا نُوْمَلُّ شُكْرَ النَّاسِ بِالتَّنْبِيهِ  
والدَّلَالَةِ ، فَصِرْنَا نَرْضَى بِالسَّلَامَةِ ، وليس هذا بعجيبٍ مَعَ انْقِلَابِ  
الأحوالِ ، ولا يُنْكَرُ مَعَ تَغْيِيرِ الزَّمَانِ .  
وفي الله خَلْفٌ وهو المُسْتَعَانُ» .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ إِنِّي أBRأُ إِلَيْكَ مِنْ كُلِّ حَوْلٍ وَقُوَّةٍ إِلَّا بِكَ  
وَحَدِّكَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الدَّائِمِ تَوْفِيقُهُ، المَتَوَاتِرِ عَطَاؤُهُ  
وَتَسْدِيدُهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّهُ هُوَ الْإِلَهُ الْحَقُّ الْمَبِينُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
العَظِيمُ الْحَلِيمُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا خَاتَمَ النَّبِيِّينَ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ .

أَيُّهَا الْأَخُ الرَّاشِدُ فِي مَسَلِكِهِ وَفِعَالِهِ :

سَلَامٌ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .

سَأَلْتُ - لَا زَلَّتْ مَوْصُولًا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ - أَنْ أَكْتُبَ  
كَلِمَاتِ نَبِيِّئِكَ الْبَصِيرِ الْحَادِقِ، وَالْغُفْلِ الرَّيِّضِ، عَنْ

جناية كتاب «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» على هذه الشريعة، فيما أَصَلَ وَقَعَدَ من رَدِّ السننِ الموروثة، والسخرية من حَمَلَةِ العلم ومحْصِلِيهِ، الذين تقادم العهدُ بهم، والإبانة عن حوضِ ذلك الكاتب في أمورٍ لا يحسنُها، فقهيةٌ وحديثيةٌ، فحَبَطَ فيها، وقال بُهْتًا، وأبان للناس - بما جرَّته أناملُه - عقْلَه في الشرعيات .

ولا يخفَاك - أيها الأخ - أن الكاتب عُرِفَ بالخطابة، واعتزى إلى الدعوة، ومن اعتزى إلى ما يُحْسِنُه، لم يَلْمَ إن أخطأ في مقالة، أو كبا في مسألة، أما أن يَخْتَلِطَ الخائِرُ بالزُّبَادِ، والمرعيُّ بالهَمَلِ، فيدَّعي الطبيبُ بَصْرًا بتحريرِ الخلافات، والمهندسُ فَضْلًا في الفقهيات، والرياضيُّ تصحيحاً وتوهيناً للمرويات، والخطيبُ السواعظُ قضاءً بين أهلِ الفقهِ والسننِ الموروثة: فتلك ثلاثة الأثافي، وباعثة الموبقات .

وهذا الكتاب - الذي طلبت الكشْفَ عنه - طارَ به أهلُ الفتن، وأعداءُ السنن، لجريانه مع أهلِ الأهواءِ في

أهوائهم ، وقد ضَرَمَ نَارَهُ ، وأشَعَلَ الفَتِيلَ فِي زِنَادِهِ «خضراءِ  
الدَّمَنِ» (١) ، وما أدراك ما خضراءِ الدَّمَنِ ، وسوءُ منبئِها ،  
فنشرتُ منه وانتقتُ ، فدخلتُ فتنتهُ إلى بيوتِ لم تعرفِ  
الكتابَ ولا كاتبَهُ ؛ لأنه يخدمُ مصالحَ معلومةً في بثِّ  
الخلافةِ ، وتفريقِ العلماءِ ، وانتقادِ الدعاةِ ، وتطويرِ قلوبِ  
أبطاءِ تطويرُها .

لكنْ هذا حريقُ ضُرِمَتْ نَارُهُ ، وحريقُ الأقلامِ قد  
يطفئه سبيلُ المدادِ من ذوي السِّدادِ .

أيُّها الأَخ :

أتى الكاتبُ ، فجنى على نفسه وعلى أمته ، فزار  
زارةَ لَيْثِ حَرِبِ موتورٍ على شبابِ الدعوةِ وعلماءِ الأمةِ ،  
فَسَبَّ وَجَدَّعَ ، وراشَ السهامَ وَعَنَّفَ ، فما رعى لعلمائنا  
حرمةً ، وطفقَ يُسَنِّفُهُ أقوالهم بغرورٍ وتعالٍ ، وانطلاقِ  
لسانٍ ، وجرأةِ جنانٍ .

ألم ترَ - أيُّها الفاضلُ الودودُ - كم أقرَّ الكاتبُ عينَ

---

(١) يعني بها المؤلف «جريدة الشرق الأوسط» .

الرافضة والعلمانيين حين اجترأ على الفاروق المحدث  
- رضي الله عنه - ، فخطأه فيما رواه إذ خالف ما يراه  
ويهواه ، فقال (ص ١٧) :

«إن الخطأ غير مُستَبَعِدٍ على راوٍ، ولو كان في  
جلالة عمر!»!

ثم ألم تر كيف عطف وكرَّ على خباب بن الأرتِّ  
الذي أسلم سادسَ ستة، وروَّحت روحه في جنة الخلدِ  
قبل مجيء الغزاليِّ بثلاثة عشرَ قرناً، فطعن في علمه إذ  
ساق ما رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup> عن خبابٍ :

«إن المسلمَ يوجرُ في كل شيء يُنفقه إلا في شيءٍ  
يجعله في هذا التراب».

فقال الغزاليُّ (ص ٨٧) متطاولاً :

«كلامُ خبابٍ - رضي الله عنه - عليه مسحةُ تشاؤمٍ  
غلبت عليه لمرضه الذي اكتوى منه».

---

(١) هكذا عناه لمسلم ، ولم أر كلام خباب المسوق إلا في  
البخاري .

ثم ألم تر - أيها الأخ - قوله عن سلمان الفارسي  
- رضي الله عنه - (ص ١١٦) إثر سياق حديث له، قال:  
«حديث سلمان ليس إلا تعبيراً عن حالة نفسية  
خاصة» انتهى.

فقل لي أيها الموفق: أفيَعزُّ على ذي هوى أن يردَّ  
الحُجَجَ والدلائل بمثل ما ردَّ به الغزالي: عمرٌ مخطيءٌ  
فيما رواه عن رسول الله ﷺ، وخبَّابٌ متشائمٌ، وسلمانٌ  
ذو حالة نفسية خاصة.

أفتري هذا كلامَ رجلٍ أتصل من العلم بسبب  
وثيق، أم أنه كلامُ ذي هوى - والهوى مركبٌ يُلذُّ للقاصر  
الغريق -، أم أنه كلام متعالم - وقد وصفتهم لك قبل - قل  
هذا أو ماشئتَ غيرَ ملوم.

صدق من قال:

«في تقلبِ الأحوالِ علمٌ مُحَبَّاتِ عقولِ الرجالِ».

وقد تقلبتِ الأحوال، فانكشف لي ولك المخبوء،  
وعرِضتِ العقولُ على أطباقٍ، فرأيتَ ورأيتُ، والأيام

حُبْلَى تَلِدُ كُلَّ عَجِيبٍ غَرِيبٍ .

ثم قف - أيها الودودُ - على قوله (ص ١٢٨) :

«إِنَّ مَنْ قَالَ بِقَطْعِ الصَّلَاةِ بِالثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَغَيْرِهِ هُمْ الْقَاصِرُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ» .  
أَتَدْرِي مَنْ الَّذِينَ قَالُوا بِقَطْعِ الصَّلَاةِ بِالثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ؟ إِنَّهُمْ جَمْعُ خَيْرَةٍ؛ مِنْهُمْ : أَنَسُ ، وَأَبُو ذَرٍّ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ، وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةٍ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ ، وَغَيْرِهِمْ .

ثُمَّ سَلَّ أَطْفَالَ الْمُسْلِمِينَ عَمَّنْ ذَكَرْتُ لَكَ أَسْمَاءَهُمْ مِنَ الْأَثْمَةِ الْأَعْلَامِ : أَقَاصِرُونَ هُمْ؟ فَإِذَا أَجَابُوكَ بِأَنَّهُمْ كَمَلَةٌ مُنْتَخَبُونَ فَسْتَقَاسِمْنِي الْقَوْلَ بِأَنَّ الْغَزَالِيَّ عَظُمَ رَغْبُهُ فِي إِطَاحَةِ مَنْ يَخَالِفُهُ ، بِالْفَاطِظِ نَابِيَاتٍ ، وَتَحْرِيرَاتٍ وَاهْيَاتٍ ، شَأْنَ أَهْلِ الْهَوَى ، وَمَنْ قَالَ مَا شَأْنِي مَا لَمْ يَشَأْ .

أَيُّهَا الصَّاحِبُ :



قرأت وقرأت الكتاب، فألفيته غنياً فقيراً: غنياً من  
القَصَصِ<sup>(١)</sup> والسخریات، فقيراً من عالی الكلام  
والاختیارات، نَصَبَ الكَاتِبُ فِيه نَفْسَهُ قَاضِياً وَحَكَمًا،  
وبین مَنْ؟ بین أهل الفقه وأهل الحديث في فهمهم  
للسنة، فدلَّ بذلك على ضيق أفقه، وضعف فقهه، إذ:  
أهل الفقه المتقدمون جلُّهم محدِّثون، وأهل الحديث  
السالفون جلُّهم فقهاء.

واعتبر ذلك بمالك، والشافعي، وأحمد،  
والأوزاعي، والليث، والثوري، ونحوهم... أليسوا  
أمرأء المؤمنين في الحديث؟ ثم أليسوا هم فقهاء الأمة؟  
والذي يتجلَّى للمدقق البصير أنه عنى بأهل الفقه  
نفسه ومن وافقه، وبأهل الحديث من يخالفه.

ألم تر إلى دليل ذلك حين قال (ص ١٩):

---

(١) حكى في كتابه أكثر من ست عشرة قصة وقعت له،  
بعضها صفحة أو أكثر، هذه صفحاتها: (١٠، ١١، ١٨، ٢٦، ٣٠،  
٤٣، ٦٦، ٧٠، ٧٥، ٩٢ مرتين، ٩٣، ٩٤، ٩٨ مرتين، ١٠٨).

«أهل الحديث يجعلون دية المرأة على النصف من  
دية الرجل، وهذه سوءة فكرية وخلقية، رفضها الفقهاء  
المحققون!»

وأنت تعلم - وسأفصل ذلك بعد - أن الأمة بفقائها  
قاطبة أجمعت على ما نسبه إلى أهل الحديث، فالفقهاء  
المحققون - إذن - هم الغزالي ومن وافقه!!

وأنا أوقفك - إن شاء الله - على أن هذا الذي زكى  
نفسه غفل من سمة الفقهاء، غفل من حلية العلم  
والعلماء، «إلا لبسة المتفضل».

ولقد حاف في حكمه، وجار في قضائه، وانتصر  
لرأي نفسه، وسفه علماء الأمة، وبث الخلاف، وشق  
الصف؛ مبتدئاً محاكمته دون بسملة ولا حمدلة، فحق  
أن تُنعت بالبتراء، وأن تُوسم بالجذماء.

فاسمع - غير مأمور - خصال الغزالي في كتابه  
الذي سألت الكشف عما فيه، والنظر في نواحيه.



## الخصلة الأولى

### التنقُّص والسُّخرية من علماء الأُمَّة

هذه - أيها الأخ - خَلَّةٌ مَنْ تَمَكَّنَتْ مِنْهُ أَصَابَتْهُ  
المَقَاتِلُ، ولِحومُ العلماءِ مَسْمومَةٌ، وتَنقُّصُ العلماءِ من  
شَيْمِ السُّفَهَاءِ، وَكِلَامُ الكَلَامِ كجراحِ السُّهَامِ، أَفَلَمْ  
تَشْعُرْ بِطَعْنِ يَنْفِذٍ إِلَى حَشَاكَ كَلَّمَا تَنقَّصَ الغَزَالِيُّ إِمَامًا أَوْ  
عَالِمًا؟

قد سمعتَ مقالَه قبلُ في عمرِ وخبابِ وسلمانَ  
والقاصرينَ - عنده - من أهلِ الحديثِ، فاسمعَ تَنقُّصَه  
من نافعٍ أولِ سلسلَةِ الذهبِ عن ابنِ عمرِ:

قال (ص ١٠٣) بعد سياقِ حديثٍ وأثر:

«ونافعٌ - غفر الله له - مخطيءٌ... ورواية نافع

هذه ليست أول خطأ يتورط فيه، بل قد حدث بأسوأ من ذلك...».

ثم وصفه (ص ١٠٥) بأنه: «راوٍ تائه».

فاسمع هذا، ثم تذكر قول الإمام مالك:

«كنت إذا سمعتُ نافعاً يُحدِّثُ عن ابنِ عمر لا أبالي أن لا أسمعَهُ من غيره».

وتذكر قول الخليلي الحافظ الإمام في «الإرشاد»:

«نافع إمام في العلم، متفق عليه، صحيح

الرواية».

لكن لا يعزبُ عن لبِّ مثلك - أيها الأخ - أن ذنب

نافع هو روايته ما يخالفُ تفقهُ الغزالي، وذلك ذنبٌ

يَهوي بصاحبه!

وعشُ تر، وتذكر قول ساكن المعرفة:

وقال السُّها للشمسِ أنتِ خفيَّةٌ

وقال الدُّجى للصُّبحِ لو نكَّ حائلٌ

وطاوَلَتِ الْأَرْضُ السَّمَاءَ سَفَاهَةً  
وفاخَرَتِ الشُّهُبَ الحَصَى والجَنَادِلُ

ولعلَّكَ - أيُّها الصَّاحِبُ الموفِّقُ - اطَّلعت على نفيهِ  
صِفَةً لله تعالى يثبُتُها أهلُ السَّنَةِ، ورَدَّه حَدِيثُ البخاريِّ  
- رحمه الله -، ثم قولهُ (ص ١٢٧):

«بعضُ المرَضِيِّ بالتجسيمِ هو الذي يُشيعُ هذه  
المروياتِ، إنَّ المسلمَ الحقَّ لَيَسْتَحِي أنْ يَنسُبَ إلى  
رسولِهِ هذه الأخبارِ» انتهى .

فالبخاريُّ وَمَنْ حذا حذوَهُ فيهِم خَصَلتانِ : مرَضِيٌّ  
بالتجسيمِ ، وليسوا من المسلمين حقًّا!

ولا يقولُ ذلكُ إلا أشعريُّ مجازفٌ .

ولا تعجَبْ - إذن - من وصفهِ (ص ١٠٢) أحدُ  
شراحِ الحديثِ بأنه جاهلٌ جهلاً منكوراً بالقرآنِ .

ولا تعجَبْ - إذن - من قولهِ (ص ١١٤) عن  
الحافظِ المندريِّ :

«إنه ليس لديه فقهٌ صحيحٌ» .

ولا تعجب - إذن - من قوله عن كلام لابن خزيمة، وغيره من المتقدمين، والمازري، والقاضي عياض، لما وجهوا حديث فقهاء موسى عين ملك الموت توجيهاً صحيحاً عليه المعتمد والترجيح، قال (ص ٢٩) عن مقالهم السديد:

«نقول نحن (!!) : هذا الدفاع كله خفيف الوزن، وهو دفاعٌ تافهٌ لا يُسأغ» انتهى .

هذه حُججُ السُّوقَةِ والهِمَلِ : دَفَعُ بِالْأَلْفَاظِ الْمَبْتَدَلَةِ الشَّوْهَاءِ فِي أَوْجِهِ الْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءِ .

واسمعه حين قال (ص ١١٨) :

«مَنْ زَعَمَ أَنَّ السَّنَةَ تَنْسَخُ الْقُرْآنَ فَهُوَ مَغْرُورٌ»

انتهى .

وهؤلاء الذين قالوا بالنسخ جمع من العلماء، منهم : حسان بن عطية، وأحمد في رواية، وابن حزم، وجمع من الظاهرية؛ قالوا بوقوع النسخ مطلقاً، وذهب

آخرون إلى وقوعه في زمن النبي ﷺ؛ منهم: القاضي في «التقريب»، والغزالي، والباغي، والقرطبي... وغيرهم.

أفأولئك مغرورن؟

ومن استهزأ وسخر من العلماء السابقين فلا تستكثر منه مقالاً، أو تستغرب منه فعلاً، لأن لحومهم - كما أسلفت - مسمومة.

وها هو ينفض جعبته، ويريش قائلاً (ص ٧٥) لأحد طلبة العلم في مكة المكرمة:  
«إن لكم فقهاً بدويّاً ضيق النطاق».

وقد قال نحوها أول كتابه (ص ١١)، وظاهر مراده، وأنه يعني - وإن تنصل مؤقتاً لأجل الجوائز والصلوات، والبر والإكرام - علماء البلاد السعودية، الذين أكرمهم المولى بالاعتقاد الحق، والدين المكين، وهم لا يتركون الحق لشناعة المشنعين، ولهذا ضاق بهم ذرعاً، ووسمهم بقلة الفقه، فقال (ص ٢٢):

«لقد ضُفِّتْ ذَرْعاً بِأَنَاسٍ قَلِيلِي الفقه في القرآن،  
كثيري النظر في الأحاديث، يُصدِرُونَ الأحكام،  
ويرسلون الفتاوى».

ومرُّ معي - أيها الأخ - إلى (ص ٩٨) وتكذيبه ما  
وقع للإمام أحمد بن حنبلٍ وشيخ الإسلام ابن تيمية من  
وقائع ثابتة مشهورة في إخراج الجن من بدن الإنس،  
فكذب ذلك، وقال:

«أكثره - يعني كتاب «آكام المرجان» - خرافات  
وخيالات، وإن ذكره ابن حنبلٍ، وابن تيمية، وغيرهما»  
انتهى.

وقد بلغ هذا الرأد للسنن أطوريه حين اتهم الأمة  
وعلماءها تهمة ما تجاسر عليها مستشرق أو حاقد، فقال  
قالة سوء (ص ٤٦)، فأصخ لها، قال:

«إنني أشعر أن أحكاماً قرآنية ثابتة أهملت كلَّ  
الإهمال، لأنها تتصل بمصلحة المرأة!»

واسمع قوله (ص ٣٣) عمَّن ذهب إلى إجازة إجبار



ال بكر على الزواج بمن رضية لها والدها، قال:

«ولا نرى (!!) وجهة النظر هذه إلا انسياقاً مع  
تقاليد إهانة المرأة، وتحقير شخصيتها» انتهى.

فالذين قرروا ترجيح جواز إجبار البكر لأدلة أقاموها  
- وإن كان ترجيحهم مرجوحاً - تركوا القرآن والنص عند  
الغزالي، واتبعوا تقاليد تهين المرأة، وتُحَقَّرُ شخصيتها.

لكن؛ أتدري من أولئك؟! هم القاسم، وسالم  
- وهما من فقهاء المدينة النبوية السبعة -، وعامر  
الشعبي، وابن أبي ليلي، والليث، ومالك، والشافعي،  
وأحمد في رواية، وإسحاق.

هؤلاء الأئمة متهمون بترك القرآن والحكم به رعايةً

لتقاليد أهانت المرأة!

نعوذ بالله من الحور بعد الكور.

إنه وهن الديانة بلسان التعالم، وتمزيق الأغمار  
لنسيج الأحرار، فلس من الوقار، وإملاق من أدب  
الكتاب.

وإني لأعجبُ من رأسِ حوى تلك السخرياتِ ،  
وأودعَ الظنونَ السيئاتِ ، كيف ينظّمُ نفسه مع الدعاءِ ، بله  
القضاة .

والكاتبُ ليس بذي عيٍّ وحَصَرَ حتى يُعذّر، ولكنه  
- كما أدركتَ وأدركتُ - شَغِفٌ في كتابه هذا وغيره  
بالهربِ من فضائل الألفاظِ إلى مردولها، ومن حُسْنِ  
الاعتذارِ إلى شقاشقٍ تهدرُ كلَّ جميل .

لكن؛ أليسَ اللهُ بكافٍ عباده؟ بلى واللهِ الذي فَلَقَ  
الحبَّةَ وبرأ النِّسَمَةَ .



## الخصلة الثانية

ضَعَفُ الْعِلْمِيَّ بِأَصُولِ الْحَدِيثِ وَالسَّنَةِ وَكُتِبَهَا

تذکر - أيها الأخ - قوله (ص ٥٧) شاهداً على

نفسه :

«الذي يدخل ميدان التدئين (!) وبضاعته في الحديث مزجاة كالذي يدخل السوق ومعه نقودٌ مزيفةٌ، لا يلومنَّ إلا نفسه إذا أخذته الشرطة مكبل اليدين» انتهى .

وانظر في أعطاف كتابه : ترّضعفاً في علمه بالحديث والسنن، وزرعاً لبلايا وإحن، فاسمعه يقول

(ص ١٤ - ١٥) :

«وضع علماء السنة خمسة شروط لقبول الأحاديث

النبوية؛ ثلاثة في السند، واثنان في المتن . . .»

انتهى .

وجعل نفي الشذوذ والعلة من شروط قبول المتن وحده، وهذا غلط سببه عدم المعرفة، وقلة العلم، إذ انتفاء الشذوذ والعلة القادحة مُشْتَرَطٌ في السند والمتن معاً، فقد يكون المتن لا علة له، ويكون السند شاذاً أو مُعَلَّلاً.

وهذا هو الذي يقرره علماء الحديث ويؤصلونه .

ولا تعجب - بعد - من تناقضه، واختلاف كلمه،

فتارة يقول (ص ١٥):

«العلة القادحة عيب يبصره المحققون في

الحديث».

وتارة يقول (ص ٣٠):

«إن بالحديث علة قادحة . . . وأهل الفقه لا أهل

الحديث هم الذين يردون هذه المرويات» انتهى .

والأولى من كلمتيه هي الحق المضيء، ولكن

يأبى ضعف العلم إلا انكشافاً.

وليس ببعيدٍ عنك - أيُّها الودودُ - أنه رَدٌّ و (رفض) عدداً لا يُحصى من الأحاديثِ والسننِ عن المصطفى ﷺ، تارةً لضعفِ السندِ - حَسَبَ فَهْمِهِ - وتارةً لعدمِ موافقةِ هواهُ وتفْقُّهه، وقد قال (ص ١٤٨):

«إن التعلُّقَ بالمروياتِ المعلولةِ إساءةٌ بالغةٌ للإسلام» انتهى .

وقد أبلغ في الإساءة، وجاز المدى، وبلغ سيئهُ الزبى حين رَدَّ أحاديثَ صَحَّتْ في وجوبِ احتجابِ المرأةِ من الرجال، ثم هو يحتجُّ على بعض ما يذهب إليه بحديثٍ منكرٍ وضعيفٍ جداً، فاسمع المتناقضَ إذ يقولُ (ص ٣٩ - ٤٠):

«لا شك أن بعض النساء في الجاهلية، وعلى عهد الإسلام، كُنَّ يغطُّنَ أحياناً وجوههنَّ مع بقاء العيون دون غطاء، وهذا العمل كان من العادات لا من العبادات، فلا عبادة إلا بنص .

ويدلُّ على ما ذكرنا أن امرأةً جاءت إلى النبي ﷺ؛

يُقال لها: «أم خلاد»، وهي مُتَنَقِّبَةٌ، تسأل عن ابنها الذي قُتل في إحدى الغزوات، فقال لها بعض أصحاب النبي ﷺ: جئتُ تسألين عن ابنك وأنت مُتَنَقِّبَةٌ؟ فقالت المرأة الصالحة: إن أُرزأُ ابني فلم أُرزأُ حياتي».

قال الفقيه المحدثُ الغزالي (!):

«واستغراب الأصحاب دليلٌ على أنَّ النِقَابَ لم

يكن عبادة». انتهى.

وليعلم الأُخ أن هذا من اللَّعِبِ بدين الله، إذ الحديث المذكور رواه أبو داودَ في «سننه»، وأبو يعلى، ومن طريقه ابنُ الأثير، وغيرهم، من طريق فرج بن فضالة عن عبد الخبير بن ثابت بن قيس بن شماس عن أبيه عن جده: (فذكره).

قال الأئمةُ - البخاريُّ، وأبو حاتم، وابنُ عدي،

وأبو أحمدَ الحاكمُ -:

«عبد الخبير، حديثه ليس بالقائم».

زاد أبو حاتم - وهو طبيبُ الحديث في عله -:

«منكر الحديث».

فإسناده منكر ضعيف.

ثم إنك ترى الهوى ومُجانبة الأمانة لائحاً من قلم الغزالي وفكره حيث إنه يستدلُّ هنا بحديث فرج بن فضالة، ويجعله دليلاً على أصحاب الحجاب، وكونه من العادات، وفرج نفسه لما روى حديثاً في تحريم المعازف - والغزالي يسمُّعها ويبيحها - نقل الكاتب (ص ٦٨) عن ابن حزمٍ أن فرجاً متروكاً. وهنا يستدل بحديثه على رأيه في الحجاب!

هذا هو الهوى، ومن ركب الهوى هوى.

ومن ضعفه العلمي بالمصطلح قوله (ص ٦٩):

«ومعلقات البخاري يؤخذ بها؛ لأنها في الغالب متصلة الأسانيد، لكن ابن حزم يقول: إن السند هنا منقطع، لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد<sup>(١)</sup>»

---

(١) الذي في البخاري قوله: «وقال هشام بن عمار: حدثني

صدقة بن خالد». كما هو مشهور...

راوي الحديث . . . انتهى .

ولا يجهل صغار متعلمي المصطلح أن المعلق ما سُمي معلقاً إلا لإسقاط بعض الرجال من جهة المُسند، فالمعلق لا يجتمع مع كونه موصول الإسناد نفسه، فإذا اتّصلت الرواية بين الشيخ والراوي لم يُسمَّ معلقاً.

ومن ضعف الكاتب في الحديث قوله (ص ٥٥):

«ولم يجيء في أحد «الصححين» ما يفيد منع النساء من الصلاة في المساجد» انتهى .

وقد جاء في «الصححين» عن عائشة - رضي الله عنها - قالت:

«لو أن رسول الله ﷺ رأى من النساء ما رأينا لمنعهن من المسجد» .

ومن ضعفه العلمي ذكره (ص ٨٧) حديثاً لأنس، ثم فسره بما يراه، وهو قوله:

«إن رسول الله ﷺ قال:



النفقة كلها في سبيل الله إلا البناء، فلا خير فيه». .  
واستروح الغزالي له، ولم يضعفه، مع حمله الراية  
الراغبة في رد أكثر السنة!

والحديث قال المناوي عند الكلام عليه :

«رواه الترمذي في «الزهد» عن أنس، وقال :  
غريب. قال الصَّدرُ المُنَويُّ : فيه محمدُ بنُ حُمَيدِ  
الرازي، وزافرُ بنُ سليمان، وشيبِ بنِ بشر.

ومحمد قال البخاريُّ : فيه نظرٌ. وكذَّبه أبو زرعة .  
وزافرٌ فيه ضعفٌ .

وشيبُ لِينٌ انتهى .

ومن عدم تمييزه بين المرفوعات والموقوفات، وما  
يصح وما لا يصح : استدلاله (ص ١١٨). بما رواه  
الترمذي عن علي - رضي الله عنه - في نعت القرآن  
مرفوعاً :

«كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم . . .» الحديث، مع

أن الحفاظ على تضعيفه، وأن الأشبه أن يكون موقوفاً  
على عليّ - رضي الله عنه - .

قال ابن كثيرٍ في «فضائل القرآن» :

«قال الترمذِيُّ : هذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفه إلا  
من حديثِ حمزةَ الزيّاتِ، وإسنادهُ مجهولٌ، وفي حديث  
الحارثِ مقالٌ .

قلت - القائل ابنٌ كثيرٌ - : لم ينفرد بروايته حمزةٌ بنُ  
حبيبِ الزيّاتِ، بل قد رواه محمدُ بنُ إسحاقَ عن محمدِ  
ابنِ كعبِ القُرظيّ عن الحارثِ الأعورِ، فبريء حمزةٌ من  
عُهدته، على أنه وإن كان ضعيفَ الحديثِ، فإنه إمامٌ في  
القراءة . والحديثُ مشهورٌ من رواية الحارثِ الأعورِ، وقد  
تكلّموا فيه، بل قد كذّبه بعضهم» انتهى .

فلقد رأيتَ أنه خَبَطَ خَبَطَ عشواءَ في أحكامه  
الحديثية، والحديثُ - بل العلمُ كُلُّه - لا يصلحُ إلا لمن  
يعانيه، وقد نصّحتني ونصّحتك - أيها الأخ - بديعُ الزمانِ  
الهمداني، فقال في رسالةٍ له واصفاً مجوداً :

«الْعِلْمُ عَلَقٌ لَا يُبَاعُ مِمَّنْ زَادَ، وَصَيْدٌ لَا يَأْلَفُ  
الأوغاد، وشيءٌ لا يُدْرِكُ إلا بنزعِ الروحِ، وغَرَضٌ لا  
يُصَابُ إلا بافتراشِ المَدْرِ، واستنادِ الحَجَرِ، وردُّ  
الضَّجْرِ، وركوبِ الخطرِ، وإدمانِ السهرِ، وكثرةِ النظرِ،  
وإعمالِ الفِكرِ... فكيفَ ينالُه مَنْ أنفقَ صباهُ على  
الفحشاءِ، وشغلَ سَلَوَتَهُ بالغِنَى، وخلَوَتَهُ بالغِناءِ؟!...»  
انتهى.

والكاتبُ الغزاليُّ ليس بذِي إقبالٍ على كتب  
الحديثِ، ولذا لا يعرفُ مراتبها! أفلم ترَ إلى قوله (ص)  
:(١٦)

«إن هذا الحديثُ المرفوضُ (!) من عائشة ما يزال  
مثبتاً في الصحاحِ، بل إن ابن سعد في «طبقاته الكبرى»  
كرَّره في بضعةِ أسانيد» انتهى.

وهذا يشعركَ أنَّ مرتبةَ «الطبقات» عنده أعلى من  
«الصحاح»، وهذه جهالةٌ علميةٌ.

ومن هذا قوله (ص ١١٤) عن كتاب «الترغيب

والترهيب» للحافظ المنذري :

«هو من أمهات كتب السنة» انتهى .

وهذا تعبيرٌ عامٌّ ، أو مثقفٍ مطالعٍ .

وبعدُ أيُّها الأخُ :

فالرجالُ معادنُ تُعرفُ بالاختبارِ ، وليس الصُّفْرُ ذهباً ، ولئنْ شابهه مظهرأ ؛ فلقدْ فارقه مَخْبِراً . فتوقَّ  
لنفسِكَ وأمَّتِكَ من انتحالِ المبطلين ، وتروؤسِ الجاهلين .

وقد جَمَعَ من سألتَ عن كتابه بين ضعف العلمِ  
بالحديثِ والسننِ ، وبين انتقاصِ أهلِ الحديثِ والسنةِ ،  
فقال (ص ٢٢) :

«لا زلتُ أحذِرُ الأمةَ من أقوامٍ بَصَرُهُم بِالقرآنِ  
كليلٌ ، وحديثُهُم عن الإسلامِ جريءٌ ، واعتمادُهُم كُلُّهُ  
على مروياتٍ لا يعرفونَ مكانها من الكيانِ الإسلاميِّ  
المستوعبِ لشؤونِ الحياة» .

ثم قوله (ص ١٠٤) عن رواية :

«أهل الحديث - لقلّة فقههم (!) - رُوِّجوا لها».

وفي (ص ١٩) يصف قول أهل الحديث في مسألةٍ عليها إجماعُ الأمة بقوله:

«هذه سِوَاةٌ فِكْرِيَّةٌ وَخُلُقِيَّةٌ!!»

إلى آخر ما سَطَّره قَلَمًا، وَلَهَجَ بِهِ نَفْسًا.

وأئمةُ الحديثِ قد أجمعتْ أبرارُ الأمةِ على الشّئِ عليهم، ولم يبلغ الغزاليُّ مبلغَ الأدباءِ، بلّه العلماءُ، في الشهادةِ لهم بالزكاءِ والمزيّةِ، فهذا الباطنيُّ أبو حيانِ التوحيدِيُّ يقول في «إمتاعه وموانسته»: :

«لأصحابِ الحديثِ أنصارِ الأثرِ مزيّةٌ على أصحابِ الكلامِ وأهلِ النَّظَرِ، والقلبُ الخالي من الشبهةِ أسلمُ من الصّدرِ المحشوّ بالشكِّ والرّيبة» انتهى.

وهذا بديعُ الزمانِ يقول في رسالة له عن قاضٍ

أشبه الغزالي:

«ما له ولأصحابِ الحديثِ . . . والله لَيَنْتَهِيَنَّ عن علمائِهِم وهو كريم، أو لَيَنْتَهِيَنَّ وهو لثيم» .

ولا تغفل عن أن أئمة الحديث هم أئمة الفقهاء المتبوعون .

وأنت ترى أن الغزالي لم يبلغ إلى عقل أبي حيان والهمذاني في ثنائهم على الخيرة، وشهادتهم بالحق لأهله، وتلك نصفة تزين من تحلى بها، وترفع من رفعها .

ومن ضعف علم الكاتب أنه لا يفهم معنى أحاديث كثيرة، ثم يردّها ويرفضها - غير متأدب مع من قالها أو رواها - لأنها كما زعم تخالف ظاهر القرآن .

وتارة يُفسرُ أحاديث بتفسيرٍ أجمع أهل السنة على خلافه .

خذ مثلاً قوله (ص ١٤) :

«أمتنا تعدُّ الكذب على صاحب الرسالة طريقاً

الخلود في النار؛ لأنه تزويرٌ للدين، وافتراءٌ على الله، لقوله ﷺ :

إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ ككَذِبِ عَلِيٍّ أَحَدٌ، مَنْ كَذَبَ  
عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» انتهى .

وتلكم التي تحكّم بالخلود على الكاذب على  
رسول الله ﷺ هي الأمة الخارجية، لا الأمة السُّنِّيَّة، ففسَّر  
الحديث بتفسير الخوارج والمعتزلة؛ مِنْ جَعَلِهِ الْوَعِيدَ  
خُلُودًا، وَالْكَبِيرَةَ كَفْرًا .

وخذُ أيضاً كلامه (ص ٤٨ - ٥٠) عن حديث أبي  
بكرة - رضي الله عنه - قال: لما بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ فَارِسًا  
مَلَكَوا ابْنَةَ كِسْرَى قال:

«لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» .

رواه البخاريُّ في «صحيحه» .

فأتى الغزاليُّ، فصنع صنيعين يتنافسان في السوء  
وَالْخَطْلُ:

الأوّل: أنه حَرَفَ الحديث إلى: «خاب قومٌ ولَّوا  
أمرهم امرأة»، وقرَّب بين الخيبة وعدم الفلاح .

الثاني: أنه تقدَّم بين يدي المصطفى ﷺ، وأساء

الأدب، فردَّ ورفضَ الحديثَ بعدَ تحريفِهِ وسوءِ فهمِهِ،  
فاسمَعُ اعتراضَهُ (ص ٥٠) حيثَ يقولُ بعدَ سردِ قصةِ  
بَلْقَيْسَ:

«هل خابَ قومٌ ولَّوا أمرَهُم امرأةً من هذا الصنفِ  
النفيسِ!!»

ثم مثلُ لعدمِ الخيبةِ بكافراتِ خاسراتِ: فكتوريا  
ملكة بريطانيا، وأنديرا غاندي الهندوسية البوذية، وجولدا  
مائير اليهودية.

النبي ﷺ يقول: «لن يفلح...»، والغزاليُّ  
يعترض بقوله: «هل خابَ؟!».

ثم التقى من الناقة حَلَقَتَا البِطَانِ حينَ قال:  
«ولو أنَّ الأمرَ في فارسٍ شوري، وكانت المرأةُ  
الحاكمةُ تشبه جولدا مائيرَ اليهوديةَ التي حكمت  
إسرائيل، واستبقتْ دفةَ الشؤونِ العسكريةِ في أيدي  
قاداتها لكان هناك تعليقٌ آخر على الأوضاعِ القائمةِ».  
انتهى.



ويعني هذا اللُّسْنُ أن ابنة كِسْرَى لو كانت مثل  
جولدا مائير؛ لم يقل رسولُ الله ﷺ ما قال!  
وله من الغَلَطِ في فهم الأحاديث أمثلة، فانظر (ص  
٥٣، ٥٤، ٩٦-٩٧).



## الخصلة الثالثة ضعفه العلمي

في أصول الفقه، والفقهيات،

وخلاف العلماء، ومذاهبهم

أيها الأخ - لا زلتَ موصولاً بالخير -:

هذه خصلةٌ تمكّنت من الكاتب، حتى أبت منه  
انفكاكاً، وأنت بصيرٌ بأن من لم يفقه حقائق المذاهب،  
وأصول الاستدلال الصحيحة، ومعرفة أصول الفقه  
والاستنباط كيف يعاني الاجتهاد، أو يروم حلول  
ساحته؟! كما فعل هذا الرجل، فتفرّد في أصولٍ ومسائل  
ساقها، ولم يقم ساقها. فإليك بعض ما تستدل به على  
ضعفه العلمي في أصول الفقه، ثم الفقهيات، ولتكن

على ذكر من قوله (ص ٥٢):

«إن من لا فقه لهم يجب أن يغلقوا أفواههم لئلا يسيئوا إلى الإسلام بحديث لم يفهموه...» إلخ.

فمن ذلك: قوله (ص ١٣٦):

«ونحن نطلب الشورى، ونريد اعتبار الوسائل المؤدية لها فروضاً عينية، على أساس من القاعدة الفقهية: ما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب» انتهى.

وفي هذا الكلام ضعفان:

الأول: عدّه الوسائل المؤدية لأمر كفائي فرضاً عينياً، فمسألة الشورى ووسائلها ليست في الإسلام متعلقة بكل فرد.

الثاني: قوله: «ما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب»، والعلماء يعبرون بقولهم: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، وفرق بينهما، إذ قوله: «ما لا يقوم» يدخل فيه ما لا يُستطاع بظهور؛ بخلاف «ما لا يتم» فلا يدخل فيه إلا احتمالاً تقسيمياً، وفرق بين قيام الشيء وتمامه،

وما لا يستطيع لا يوصف بالوجوب، لا في العقليات، ولا في الشرعيات، على التحقيق فيهما.

ومن ضعفه في الأصول قوله (ص ٦٥):

«الحديث الصحيح له وزنه، والعملُ به في فروع الشريعة له مساعٌ وقبولٌ» انتهى.

وهنا مخالفتان بدعيتان:

الأولى: قوله: «العملُ به في فروع الشريعة»

تنحيةً لما صحَّ من السنن والأحاديث عن الاحتجاج بها في العقائد وأصول الدين، وتلكم نزعةً اعتزاليةً اشتهرت في قلوب الأشرعية، والماتريدية، ونحوهما من زيغ الخلف عن محجة السلف.

الثانية: قوله: «العمل به . . . له مساعٌ وقبولٌ»

مخالفةً لإجماع الأمة من فقهاء، ومحدثين، وأصوليين، على أن الحديث إذا صحَّ وجب العملُ به في الفقهيات.

وكلمات الأئمة في هذا ذائعةٌ سائرة، وقد يترك

أحدُهم العملَ به للنظر في دلالة بما يسوغ النظر فيه،

مما عُرِفَ في الأصولِ ، وتجدُ بسَطَ أَعْدَارِ وأسبابِ ذلك في «رفع الملام» .

أما قوله: «له مساعٍ وقبول»، فباطلٌ وردُّ، والمستقيم أن يقول: «واجبٌ وحتمٌ، إن لم تكن دلالتُه محتملةً» .

ومن ضعف النظر الأصولي عند الكاتب قوله (ص

: (٥٢)

«يجبُ علينا أن نختارَ للناسِ أقربَ الأحكامِ إلى تقاليدهم . . . وليست مهمتُنا أن نفرَضَ على الأوربيين مع أركانِ الإسلامِ رأيَ مالكٍ أو ابنِ حنبلٍ إذا كان رأيُ أبي حنيفةَ أقربَ إلى مشاربهم، فإن هذا تنطعاً أو صدأً<sup>(١)</sup> عن سبيلِ الله . . .» انتهى .

وهذا - كما تعلم - معناه التلفيقُ في التقليدِ، دونَ مرجحٍ من نورِ الأدلةِ الصريحة، ومعناه اتباعُ الرُخصِ ،

---

(١) هكذا في الكتاب: «تنطعاً أو صدأً»؛ بالنصب والوجه

النحوي الرفع كما هو ظاهر.

ولا تَنْسَ ما قِيلَ في إِبْتِباعِ الرِّخْصِ .

فبِلاَدِ الكُفْرِ اليَوْمِ يَشْرَبُ أَهْلُها الخُمورَ، فَشْرِبُها من صَمِيمِ عاداتِهِم، فَهَلْ يُفْتَى لِمَن أَسْلَمَ مِنْهُم بِحَلِّ بَعْضِ أنواعِهِ التي أفتى بِحَلِّها بَعْضُهُم؟!!

وفيهِم: رِبا، فَهَلْ نَحَلُّهُ لِهِم لِخِلافِ الضَّعِيفِ في بَعْضِ أنواعِهِ؟!!

وفيهِم: سِفاَحٌ وَزِنا، فَهَلْ نَدْرَأُ عَنْهُم الحَدَّ أَنْ دَفَعُوا أَجرَةَ زِنا، أو أَطْعَمُوا المِزْنِيَّ بِها، فَشَبِعَتْ؟!!

وفيهِم: رَقْصٌ، واخْتِلاطٌ بِالنِّساءِ العارِياتِ، فَهَلْ يَبِاحُ لِهِم ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ زائِغَةً مِنَ المِتصوِّفَةِ تَفْعَلُهُ، وَتَجْعَلُهُ دِيانَةً؟!!

وفيهِم: أَنْ الخاطِبَ يَرى كُلَّ شَيْءٍ مِنْ مِخطوبَتِهِ، حَتى السُّوءِ، فَهَلْ يَبِاحُ لِمَن أَسْلَمَ مِنْهُم ذَلِكَ، لِأَنَّ بَعْضَ الظَّاهِرِيَّةِ الشُّدَّاذِ يَراهِ؟!!

وفيهِم: تَفْضِيلٌ لِلحِوايِ عَلى ابْنِ آدَمَ . . . فَهَلْ يُبِاحُ لِهِم بَعْضُ صوَرِ التَّفْضِيلِ لِأَجْلِ تَفْضِيلِ الحَنْفِيَّةِ

الدَّابَّةَ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ؟!  
وهكذا... تَنْسَلِخُ الدِّيَانَةُ، وَتَتَّبِعُ الْأَهْوَاءَ، وَتُرْفَعُ  
عَنِ الْإِنْقِيَادِ وَالْقَبُولِ السَّنَةِ.

ثم ألم تر تناقضه؛ يؤيد إبقاء الأوربيين على  
تقاليدهم، ويشن الغارة على المسلمين لتمسكهم بأمور  
هي عندهم تقاليد؟! هي عنده تقاليد؟!!

إنه انحسارُ الفقه، مع ضعفِ الموقفِ، يلفُّهُمَا  
رداءُ العجلةِ.

ومن أغلاطه الأصولية قوله (ص ٨٤):

«لا غرابة إذا كان الأكلُ بيده يَلْعَقُ أصابعه، ولكن  
جَعَلَ هذه العادة ديناً مما لا أصل له» انتهى.

وجعله اللعقُ عادةً خطأ في فهم الحديث يسوقه  
ضعفُ أصوليِّ.

فحديثُ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَاماً فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى

يَلْعَقَهَا، أَوْ يُلْعَقُهَا».

أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحيهما».

والحديثُ دالٌّ على الأمر باللُّعقِ أو الإلحاقِ قبل  
المسحِ ، بما يدلُّ على الاستحبابِ .

والعبادةُ عرَّفها الأصوليون بأنها: «ما أمر به من غير  
أطرادٍ عُرْفِيٍّ ، أو اقتضاءٍ عقليٍّ» .

وهذا التعريفُ صادقٌ على اللُّعقِ ؛ لأنه مأمورٌ به ،  
من غيرِ أطرادٍ عُرْفِيٍّ ، ولا اقتضاءٍ عقليٍّ .

فقولُ الكاتب: «جعل هذه العادة ديناً مما لا أصل  
له» من الغلط والضعف الذي ظهر وانجلى ، وسببه دخوله  
فيما لا يُحسِنُ ولا يُجودُّ ، وتخطئه مكانه ، ولُبْسُ رداءٍ ليس  
له ، ومكانكٍ تُحمِدي أو تستريحي .



ثم أسوقُ لك أيُّها الفاضلُ نظرَه في الفقهيات ،  
«ومن يُردِ اللهُ به خيراً يفقهه في الدين» ، وعدمَ معرفته



بالإجماع ومواقعه، فتارة يحكي خلافاً وليس ثمَّ خلافاً،  
وتارة يَنسِبُ مذاهبَ إلى أصحابها فيُجَمِّلُ، والتدقيقُ  
التفصيلُ . . .

فمن ذلك قوله (ص ١٩) مستهزئاً بأهل الحديث:

«أهل الحديث يجعلون دية المرأة على النصف من  
دية الرجل، وهذه سواة فكرية وخُلُقِيَّة (!) رفضها الفقهاء  
المحققون» انتهى .

وهذا تعالماً، بل كَذِبٌ، فَمَنْ أولئك الفقهاء  
المحققون الذين رفضوا هذا؟ لم يصحَّ خلافٌ لأحد؛ إلا  
أن يعني الغزالي نفسه! وهو الأظهر.

فالأمَّةُ مجمعةٌ على هذا في النفس، وليس هذا  
من قولِ أهلِ الحديثِ وحدهم، قال الشافعيُّ في  
«الأم»: :

«لم أعلم مخالفاً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً  
في أن دية المرأة نصفُ دية الرجل» .

ونقل الإجماع وأثبتته: ابنُ المنذر، وابنُ حزم،

وابنُ عبد البر، وابنُ رشد، والقرطبيُّ، وجمعُ، والعلماءُ  
تواتر عندهم نقلُ هذا الإجماع.

فإذا انكشَفَ لك هذا فاعلم - علمتَ الخيرَ - أن  
قولَه: «هذه سُوءةٌ فكريَّةٌ وخلقِيَّةٌ» اتِّهامٌ لأمةِ الإسلامِ،  
ولشريعةِ الإسلامِ، وشهادةٌ على الصحابةِ والتابعينِ  
والعلماءِ بعدهم أجمعين بأن إجماعَهُمْ وفِقْهُهُم سُوءَةٌ في  
الفِكرِ، بل وفي الخُلُقِ، فالفِكرُ فِكرٌ سُوءٌ، والخُلُقُ مذمومٌ  
هابطٌ!

هذا مكانُ هذهِ الأمةِ - وإجماعُ علمائها - في قلبِ  
هذا الرجلِ!

وتذكُرُ هنا قولَه (ص ١٦٠) آخر كتابه، وكأنَّما  
يشهدُ على نفسه:

«إن الذين يخطئون في الفهم، ويجورون في  
الحكم لا ينبغي أن يُسَقَطوا عِوَجَهُم الفِكرِيَّ على دينِ  
اللهِ» انتهى.

ومن الإجماعات التي غَفَلَ عنها، وأشعر بالخلاف

فيما أجمعوا عليه قوله (ص ١٣٤):

«هل ثمانون في المئة من الغنائم يقسم على الجيش، ويوزعُ الخمس الباقي على مصارفه المذكورة في الآية، وكذلك يرى أغلب الأئمة» انتهى.

والآية هي قوله تعالى:

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ  
وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ  
السَّبِيلِ . . .﴾ الآية.

وقوله: «كذلك يرى أغلب الأئمة» لا أدري: هل

يستثني نفسه باعتباره إماماً من الأئمة؟

والذي نقله المفسرون والفقهاء أن الحكم مجمع عليه، وقد ذكر القرطبي الإجماع، ونقله عن: ابن المنذر، وابن عبد البر، والداوودي، والمازري، والقاضي عياض، وابن العربي، وذكر ذلك ابن هبيرة وغيره.

ومن ضَعَفَه الفقهي الذي أنشأه ضعفه أمام الغرب وشبهه الاستشراق قوله (ص ١٨):

«أبو حنيفة يرى أن مَنْ قَاتَلْنَا مِنْ أَفْرَادِ الْكُفَرِ قَاتَلْنَا، أَمَا مَنْ لَهُ ذِمَّةٌ وَعَهْدٌ فَقَاتِلْهُ يُقْتَصَّرُ مِنْهُ. وَمَنْ ثُمَّ رَفَضَ حَدِيثَ: «لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ فِي كَافِرٍ»، مَعَ صِحَّةِ سَنَدِهِ؛ لِأَنَّ الْمَتْنَ مَغْلُوبٌ بِمُخَالَفَتِهِ لِلنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾، وَقَوْلِ اللَّهِ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿أَفْحَكُمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾» انتهى.

وهذا تفقهٌ ضعيفٌ؛ لِأَنَّ الْمَتْنَ لَا يُعَلُّ بِمُخَالَفَتِهِ لِلْقُرْآنِ، بَلْ إِنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْقُرْآنِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

وَالْقِصَاصُ مِنَ الْمُسْلِمِ مِنَ السَّبِيلِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَاللَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ لِلْكَافِرِينَ.

ثُمَّ إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ عَامٌّ؛ لِأَنَّ (ال) جَنَسِيَّةٌ، تَفِيدُ الْاسْتِغْرَاقَ، وَتَخْصِيصُ الْعَامِّ لَيْسَ بِمُخَالَفَةٍ لِلْقُرْآنِ، فَحَدِيثُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «لَا

يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» رواه البخاري في «صحيحه»  
مُخَصَّصٌ، والتخصيص بالأحاد يقبله جمهور أهل  
العلم، أما الإمام أبو حنيفة فيقول: العامُّ قطعيُّ الدلالة  
على أفرادِهِ، والمُخَصَّصُ إذا كانَ آحاداً فهو ظنيُّ،  
فالقطعيُّ مقدم على الظنيِّ.

وهذه مسألة أصولية معروفة، الراجحُ فيها قولُ  
الجمهور، وليس هذا مكانَ بسطِها.

والمرادُ الإشارةُ إلى أن إعلالَ الحديث بالمخالفة  
مع سقوطه تأصيلاً لا يمثُلُ وجهةَ الحنفية في فقههم.  
فاعتنِ بهذا، واعلم أن الرجل لا يحسنُ الخوضَ في  
الشرعياتِ، أصولاً وفروعاً...

ومما يتَّبَعُ ما ذكرته لك ممثلاً لتعلم حال الرجل  
وعقله في الفقهيات قوله (ص ٣٣):

«ومع هذا، فإنَّ الشافعية والحنابلة أجازوا أن يجبر  
الأب ابنته البالغة على الزواج بمن تكره» انتهى.

وهذا من الغلطِ البينِ، إذ من ذهبَ إلى ذلك

يجعلُ المناطَ - مناطَ الإِجبارِ - البِكارَةَ لا البلوغَ كما زعم  
من لم يَفْقَهُ، فقوله: «أجازوا أن يجبر الأب ابنته البالغة»  
يشملُ الثَّيْبَ والبِكرَ، وهذا لم يَقُلْ به أحدٌ من الأئمةِ  
المتبوعين، وإنما قال بعضهم - كما أسلفتُ في الخصلة  
الأولى - بِإمضاءِ النكاحِ الذي أُجبر فيه الأبُ ابنته البكرَ،  
ولو بالغةً.

ثم إنَّه عدَّ ذلكَ مذهباً للشافعية والحنابلة، وفي  
هذا ضعفان:

الأول: أن الخلاف في المذهبين موجودٌ،  
فالإطلاقُ ضعيفٌ.

الثاني: أن غيرهم قال به، كمالك، وجمهرة  
أصحابه، وقد ركبوا علةَ الإِجبارِ من المناطين: البِكارَةَ  
والصغر، بوجودِ أحدهما يسوغُ الإِجبارُ.

ومن ذلكَ أنه لما تكلمَ على حديث: «كُلْ ذِي نَابٍ  
من السباعِ فأكله حرامٌ» ردَّه قائلاً (ص ١٠٣):

«إنَّ عدداً من الصحابةِ بينهم ابن عباسٍ وعدداً من

التابعين فيهم الشعبي وسعيد بن جبير، رفضوا حديث مسلم، فكيف نترك آية لحديث موضع لَعَطُ؟» انتهى .

وفي هذا أوجهٌ من الضعف الفقهي :

الأول : أن ابن عباسٍ اختلفت الروايةُ عنه، والأظهرُ أنه يقولُ بالتحريم ؛ لأنه روى أن رسولَ الله ﷺ نهى عن كلِّ ذي نابٍ من السباع . رواه مسلم وغيره، وموافقته لما رواه أولى .

الثاني : أن قوله السالفَ أوهم أنه حديثٌ واحد، وهي عدةٌ أحاديثٌ عن جمعٍ من الصحابة، ففي «صحيح مسلم» عن أبي ثعلبة الخشني، وأبي هريرة، وابن عباس، وبعضُ هذه عند البخاري، وفي بقية كتب السنة رواياتٌ أُخر.

الثالث : أن قوله عن التابعين : «رفضوا حديثَ مسلم» فيه تجاوزٌ، وتعدُّ، وهوى، إذ مسلمٌ متأخرٌ عنهم بنحو قرنين!

ولعله أراد أن يقولَ : رفضوا حديثَ الصحابة الذين

رووا الحديث؛ لأنهم إنما يسمعون الحديث من الصحابة، لا يقرؤونه في «صحيح مسلم»! لكنه لم يتجاسر على إنفاذ ما يدور بخلدِه، والتصريح بأن التابعين سيؤو الظن بالصحابة، فيرفضون أحاديثهم، ويغلطونهم فيما روه.

مع أن العذر بادٍ لبعض التابعين وأهل المدينة، وذلك ما أفصح عنه ابن شهاب الزهري بقوله:

«ولم أسمع ذلك من علمائنا بالحجاز، حتى حدثنا أبو إدريس، وكان من فقهاء أهل الشام».

أسنده مسلم في «صحيحه».

الرابع: قوله: «كيف نترك آية لحديث موضع لَغَطٍ» يُردُّ عليه بأنك افترضت أن الحديث موضع لَغَطٍ، وصدوفٌ من ذهب إلى الجواز عن الحديث سببه عدم سماعه، وهي سنةٌ قد تخفى كما خفي غيرها، فالزعم أنهم رفضوه وعدوه موضع لَغَطٍ من الافتئات على العلم والعلماء من التابعين فمن بعدهم.



قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفقهاء المتبعين

للسنن:

«وأخذوا في الأطعمة بقول أهل الكوفة لصحة السنن عن النبي ﷺ بتحريم كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، وتحريم لحوم الحُمُر؛ لأن النبي ﷺ أنكر على من تمسك في هذا الباب بعدم وجود نص التحريم في القرآن، حيث قال:

«لا أُلْفِينُ أَحَدَكُمْ مَتَكُنًّا عَلَى أُرْيَكْتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فيقول: بيننا وبينكم هذا القرآن، فما وجدنا فيه من حلال أحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه، ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه، وإن ما حرّم رسول الله ﷺ كما حرّم الله تعالى».

وهذا المعنى محفوظ عن النبي ﷺ من غير وجه.

وعلموا أن ما حرّمه رسول الله ﷺ إنما هو زيادة تحريم، ليس نسخاً للقرآن؛ لأن القرآن إنما دلّ على أن الله لم يحرم إلا الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وعدم

التحريم ليس تحليلاً، وإنما هو بقاء للأمر على ما كان»  
انتهى .

ومن ضعف الكاتب الفقهي أنه لا يستطيع الدخول  
في الترجيح بين الأخبار المختلفة، والدلائل المتنوعة،  
ولذا يرى نفسه غريقاً أمام المشكلات والمخالفات،  
فاسمعه يقول (ص ٦١) بعد سياق أخبار وأثار في شهادة  
المرأة وأحوالها:

«ورأيت - حتى أستنقذ نفسي والناس (!!) من  
هذه اللجة - أن أعتصم بالمتواتر من كتاب الله والمشتهر  
من السنة النبوية . . . إلخ» .

والضعف ظاهرٌ خلل كلمه هذه، فمن لم يستطع  
الترجيح بين الوارد في المسائل الشرعية والتنقيح،  
محكماً الأدلة، مرجحاً بينها، موجهاً للمخالفات فهو  
الغريق في لجج بحر الخلاف الفقهي .

والكاتب رام التوفيق فتعذر، وحاوله فتعسر، فلما  
اعتاص عليه وأبى، أدبر عنه وتولى، متجاهلاً مواقع

الحُجَج ، مكثراً من الكلام واللُّجَج .

والتحقيقُ في الفقهيات ، والفصلُ في الخلافات ،  
عقبةٌ كؤودٌ ، لا يُقْتَحِمُها إلا مَنْ فاضَ زادُه ، وقويتْ  
أركانُه .

وَمِنْ ضَعْفِهِ الفقهِي وَبُعْدِهِ عَنِ عَقْلِ الفقهَاءِ قَوْلُهُ  
(ص ٥٦) :

«قد يُقْبَلُ زَجْرُ المرأةِ عَنِ حُضُورِ الجَمَاعَاتِ إِذَا  
كَانَتْ مَتَبَرِّجَةً» انتهى .

فقوله : «قد يُقْبَلُ» معناه التقليل والتضعيف ،  
وظاهر الكلام - دون سياقه ولحاظه - يعني أن المرأةَ  
المتبرِّجةَ المُظهِرَةَ ما حَرَّمَ اللهُ إِظْهَارَهُ الأَصْلُ فِيهَا أَنَّهُ يُقْبَلُ  
حُضُورُهَا الجَمَاعَاتِ حَالَ تَبَرُّجِهَا ، وَقَدْ يُقْبَلُ زَجْرُهَا  
أحياناً .

وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ هَذَا رَمِيَّ للكلامِ دُونَ تَحَرُّفِي اللفظِ  
وَأَتَسَاقٍ ، وَخُرُوجٍ عَنِ سَمْتِ الفقهَاءِ والعلماءِ فِي التَّدْقِيقِ  
فِيما يَقُولُونَ ؛ لِأَنَّ الحَكَمَ الشرعِيَّ تَبِعْتُهُ عَظِيمَةً ، فَحَقَّ أَنْ

لا يتكلّم فيه إلا الورعون .

وَمِنْ ضَعْفِهِ الْفَقْهِيُّ أَنَّهُ لَمَّا بَحَثَ مَسْأَلَةَ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ وَكُونِهَا عَلَى النِّصْفِ مِنْ شَهَادَةِ الرَّجُلِ أَرَادَ دَفْعَ شِبْهَةِ اسْتِحْضَرِهَا ، فَأَسَاءَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهَا ، وَأَوْبَقَ الْقَارِئُ فِي مَهْلَكَةٍ ، قَالَ (ص ٥٨) :

«قد بحثت في هذا الموضوع ، فأدركت أن المرأة في عاداتها الشهرية تكون شبه مريضة ، وأن انحراف مزاجها واضطراب أجهزتها الحيوية يُصيبها ببعض الارتباك ، والتثبت في أداء الشهادات واجب ، ذلك سرُّ قوله تعالى :

﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ انتهى .

ومقتضى ذلك التعليل أن المرأة في حالتي الطهر والإياس يُرفع عنها الحكم القرآني ، من جعل شهادة إحداهما نصف شهادة الرجل ، إذ الحكم يدور مع علته

وجوداً وعدمًا، فتعليقه باردٌ سَمِجٌ، يوقَعُ الشبهةَ، ويُقرُّها،  
وكم له من أمثالٍ هذا!

ولقد أحسنَ ابنُ الأثيرِ الأديبُ حينَ قال في رسالةٍ

له :

« لا تُكُنْ مِمَّنْ تَبِعَ الرَّأْيَ وَالنَّظَرَ، وَتَرَكَ الْآيَةَ  
وَالخَبَرَ، فَحِكْمَةُ اللَّهِ مَطْوِيَّةٌ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ رَسَلِهِ،  
وَلَيْسَتْ مِمَّا يَسْتَنْبِطُهُ ذُو الْعِلْمِ بِعِلْمِهِ، وَلَا يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ ذُو  
الْعَقْلِ بِعَقْلِهِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا  
كَثِيرًا ».

ومن ضعفه أنه عنون (ص ٦٣) لمسألة تحريم

الغناء بالمعازف والموسيقى بقوله :

« التطفُّ في التحريمِ نزعةٌ غيرُ إسلاميةٍ ».

ولا يبعُدُ عن خاطرِكَ أن الأئمةَ الأربعةَ وفقهاءَ الملةِ  
أفتوا بتحريمِ المعازفِ، ولم يخالفِ إلا الظاهريةُ،  
وبعضُ أفرادٍ شذُّوا ممَّن قبلهم، ولهذا فإنَّ تهويله وتقريره  
لما يريدُ بعنوانٍ مثل هذا، يُفهِمُ أَنَّهُ مَتَّهِمٌ للأئمةِ بأنهم

حَرَّمُوا حَلَالًا، نَازِعِينَ إِلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَتَّبِعُوا  
الْإِسْلَامَ، وَإِنَّمَا نَزَعُوا إِلَى غَيْرِهِ مِنْ تَقَالِيدِ وَأَدْيَانٍ.

وَكَلَامُهُ فِي الْمَعَازِفِ وَالْغِنَاءِ كَلَامٌ مِّنْ رَّكِبِ  
الثَّقَافَةِ، فَسَعَى إِلَى تَقْرِيرِ مَا يَرِيدُ، بَعِيدًا عَنِ الْقَوَاعِدِ  
الْعِلْمِيَّةِ، وَالْبَيِّنَاتِ الشَّرْعِيَّةِ.

أَيُّهَا الْأَخُ - وَصَلِّكَ اللَّهُ بِمَرَضِيهِ - :

سَمِعْتُ وَرَأَيْتَ طَرْفًا مِمَّا فِي كِتَابِهِ مِنَ الْأَصُولِ  
وَالْفَقْهِيَّاتِ، وَ«مَنْ رَأَى مِنَ السِّيفِ أَثْرَهُ فَقَدْ رَأَى أَكْثَرَهُ»،  
وَإِذَا سَتَقُولُ: أَيْنَعَتِ الْحَقُوقُ، وَحَانَ قِطَافُهَا، وَلَقَدْ صَغَا  
نَجْمُ الْكَاتِبِ لِلْأَفُولِ، وَخَرَجَ - وَلَمْ يَدْخُلْ قَبْلُ - مِنْ  
جَمَلَةِ الْعُلَمَاءِ وَالْفُحُولِ؛ لِأَنَّهُ لَبَسَ رِدَاءَ غَيْرِهِ، فَصَارَ عِبْرَةً  
مِنَ الْعِبَرِ، وَعِظَةً لِمَنْ أَدَّكَرَ.



الخصلة الرابعة  
السخرية والهزاء والسباب

وتلكم - أيها الأخ - خصلة تُخرجُ من تَمَكَّنْتَ منه  
مِن سَمْتِ العلماءِ، وهَدْيِ الحكماءِ، الذينَ زَانَهُم  
الوقارُ، فكانَ لهم أجملَ دثارِ، وهذا الكاتبُ ساخِرٌ لَمَزَةٌ  
بالشبابِ والدعاةِ والمستفتينِ والسائلينِ .

ألم ترَ كيفَ أجابَ (ص ٩٢) ذلكَ المستفتي الذي  
وصفَ الغزالي ما دارَ بينهما بقوله :

«كرر شكواه مؤكِّداً أنه مسكون! قلتُ: مَنْ  
سكنك؟ قال: جنِّي عاتٍ غلبَ على أمري... فقلتُ  
- وأنا أضحك - : لماذا لم تَسْكُنْه أنت؟ إنَّك رجلٌ طويلٌ  
عريضٌ...» انتهى .

هذه حال المستفتي الذي حَسَّنَ الظنَّ بالكاتب،  
فإذا هو أمام ساخر مضحك . أهكذا يُوجَّهُ المستفتون؟!  
أم أهكذا تكون الدعوة؟!

وكم في كتبه من السباب والسخریات بأنواع  
وطرائق، مما حدا نبيهاً في أرضِ الكنانة أن يجمعَ كتاباً  
سماه: «قاموس السباب في كتب الغزالي»، وهو كتابٌ  
ظريفٌ مُسمَّاه، حُدِّثَ به ولم أره .

ولقد هَجَمَ على الدعاة من الشباب - مفرحاً  
أعداءهم الفجرة - فوسَّمهم بسماتٍ منها: أنهم فتيانٌ  
سوءٍ (ص ١٥)!

وأنهم يُقدِّمون صورةً للإسلام تثير الانقباض (ص  
١٠٩)!

وأنهم في طفولةٍ؛ قال واصفاً (ص ١٠٨):

«اليوم توجدُ طفولةٌ إسلاميةٌ . . . والمخيفُ أنها  
طفولةٌ عقليةٌ، تَجْمَعُ في غِمَارِها أربابَ لحي» .



وأنهم كالذباب (ص ١١١)!

وأنهم تراجعوا إلى العصر الحجري في بعض  
الجوانب (ص ١١٧).

ووصفَ أحدَ الدُّعاةِ بأنَّه «أعمى البصيرة»، ودعا  
عليه قائلاً:

«قَبْحُكَ اللهُ» (ص ١٢٠).

وذكر أن المتديِّنينَ فَشِلُّوا في عرض آرائهم الدينيَّةِ  
(ص ١٣٨).

وأن الناسَ يلعنونهم (ص ١١).

وأن بعضَ المدافعينَ عن الإسلامِ عندهُ «غباوةٌ  
رائعةٌ وحنونٌ وجهالةٌ».

إلى آخر ما نفَّضه وأرسله، والنَّصْلُ يَعْمَلُ بِحَسَبِ  
الأصلِ.

ولقد ذكر من ذلك ما يَبْلُغُ صُحُفًا، فصرَّتُ عنها  
صَفْحًا.

ولك أن تقولَ بعدُ: أئنُ فُشِلَ الغزاليُّ أن يكونَ قائدَ  
جماعة، أو رئيسَ دعاة يضيقُ صدرُهُ بما يقولون، وما  
يفعلون؟



## الخصلة الخامسة

### التناقض

وهذا الكاتب الذي سألت الكشف عن كتابه وعقله وفقهه كثير المتناقضات، ومن كثرت تناقضاته ازوررت إصاباته، ولعلك لاحظت أنه في ما رقم وسطر رسم رسوماً فما تبعها، وحدّ حدوداً فما لزمها، يقول ثم ينسى، ويبرم ثم ينقض، تارة هناك، وتارة هنا.

ألم تسمع إلى قوله (ص ٨):

«قد تدارست مع أولي الألباب هذا الجو الفكري السائد، واتفقت كلمتنا على ضرورة التعامل معه برفق، واقتياده إلى الطريق المستقيم بأناة» انتهى.

وهذا إبرام لأمرٍ رشيد، ولقد رأيت كيف نقضه

بسبابه وسخريته التي مرّت بك قبل .

ومن تناقضه قوله (ص ١١) عن كتابه :

«لعلّ فيه درساً لشيخٍ يحاربون الفقه المذهبي  
لحساب سلفية مزعومة» انتهى

وكتابه - كما عرفت وأدركت - حربٌ على الأئمة ،  
وعلى فقه المذاهب ، وتسفيهٌ لأقوالِ علمائها ، وخلطٌ في  
المذاهب والإجماعات ، وهذه هي الحربُ المعلنةُ على  
الأئمة ومذاهبهم . فانظر كيف رمى غيره بداءٍ نفسه ،  
«رَمَتْنِي بدائها وانسلت» .

ولمزه للدعوة السلفية لا يضيرها ، إذ الدعوة دعت  
إلى التوحيد الحق ، وأخذت دينَ الله كلّه ، بشموليةٍ  
واتزانٍ ، واعتبر ذلك بدعوة إمامِ الدعوة في هذه القرون  
شيخِ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ، ومن نهجَ نهجَه ،  
واقْتَفَى سَنَنَه ، في الدعوة إلى تعظيمِ الله وتوحيده ،  
والإلزام بشرعِ الله . . . رحم الله أئمتنا رحمةً واسعة .

ومن شدّ من أتباعها ، فغلا أو جفا ، أو أخطأ وكبا ،

فعلى نفسها جنت براقش، خطؤه على نفسه، لا تتحمل  
ما أخطأ فيه دعوتنا.

ومن تناقضه قوله (ص ٤١):

«ويعلم الله أني - مع اعتدادي برأيي - أكره  
الخلاف والشذوذ، وأحبُّ السير مع الجماعة...»  
انتهى.

ولقد علمت - أيها الأخ - أن هذا تشييع بما لم  
يُعط، ولبس ثوبي زور.

فأين الجماعة ومحبتها حين أنكر الإجماع، ولمز  
الأمّة بأنها ذات سواة فكرية وخلقية؟

أين الجماعة ومحبتها حين قرّر مذهب المعتزلة  
ومن فلّ فلّوهم في ردّ الحديث النبوي - لأنه آحاد - في  
العقائد والفروع؟

أين الجماعة ومحبتها حين قرّر القول الشاذّ في  
المعازف؟

... إلى آخر ما شئت من الإلزامات التي تُبدي

تهافتَ دعواه، وتناقضه فيما حكاه وأبداه.

ومن تناقضه إيرادُه حديثَ أمِّ خَلادٍ؛ محتجاً به على مذهبه في الحجاب، وأنه عادة، مع أن إسناده الحديث ضعيفٌ جداً؛ كما سبق أن أوضحته لك مجلواً في الخصلة الثانية، يحتجُ بمثل هذا مع أنه يقولُ (ص ١١٩):

«ونحنُ هنا ندوِّدُ المروياتِ الواهيةَ، والأحاديثَ المعلولة...» انتهى.

وأقتصرُ على ما ذكرتُ من الأمثلةِ ذَرعاً للإكثارِ، ومن أكثرَ أهجرَ، والإطالةُ باعثةُ المللِ.



## الخصلة السادسة

### ضَعْفُهُ النَّفْسِيُّ أَمَامَ الْغَرْبِ وَحَالِ الْعَصْرِ

وهذا الضعفُ قَصَمَ ظهوراً، فردّها على أدبارها  
حائرةً تُكَلِّي، وَمَنْ قَوِيَ يَقِينُهُ بِاللَّهِ وَشَرَعِهِ لَمْ يَرْفَعْ بِحَالِ  
الْغَرْبِ رَأْساً، وَلَمْ يِيَالِهِمْ بِالَّةَ، إِذْ بَرَدُ الْإِيمَانِ وَبِشَاشَتِهِ  
جَالِبَةُ لِلْعِزَّةِ وَالْإِعْتِزَازِ بِشَرْعِنَا وَأَحْكَامِهِ، مَهْمَا شَوَّشَ  
الْمَرْجِفُونَ، وَحَاكَ الشَّبَهَ الْمُتَحَيِّرُونَ.

والكاتبُ كثيراً ما يستحضرُ شُبَهَ الْمُسْتَشْرِقِينَ،  
وَإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ نَافَقُوا، فَيَكُونُ رَدُّ الشَّبَهَةِ عِنْدَهُ بِأَيِّ  
طَرِيقٍ، حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ عَسْفَاءً أَوْ هَوَجَاءً.

ألا ترى تَكَرُّرَهُ مَعْنَى لَفْظٍ: «مَحْوِ الشَّبَهَاتِ

الْقَدِيمَةِ» وَنَحْوِهِ.

ثم ألم ترّ تعليلهُ لجعلِ شهادةِ المرأةِ على النصفِ  
بأنّها تَضَعُفُ حالَ حيضِها، بما مرّ تهجينهُ .

ثم اسمعُ قولهُ لَمَّا وَقَفَ موقِفُهُ المنكورَ من  
الاختلاطِ والسفورِ، مبدياً باعثَ الموقفِ الخفيِّ، قال  
(ص ٤٦):

«قد استغلَّ الاستعمارُ العالميُّ في غارتهِ الأخيرةِ  
علينا هذا الاعوجاجَ المنكور (!)، وشنَّ على تعاليمِ  
الإسلامِ حرباً ضاريةً، كأن الإسلامَ المظلومَ هو  
المسؤول عن الفوضى الضاربة بين أتباعه» .

فهذه كلماتٌ خلَّلها حالةٌ نفسيةٌ تصوغُ المواقِفَ،  
وتُبدي المرجوحَ راجحاً، والضعيفَ قوياً .

ومن ذلك قولُهُ (ص ٥٢) عن الأوروبيين ومن

شابههم :

«إذا ارتضوا أن تكونَ المرأةُ حاكمةً، أو قاضيةً، أو  
وزيرةً، أو سفيرةً فلهم ما شاؤوا، ولدينا وجهات نظر فقهية  
تجيزُ ذلك كله» انتهى .



وهذا غَوْصٌ في بحارِ العقلانيَّةِ، وتجرّدٌ عن  
التحقّقاتِ الشرعيَّةِ، والمسألةُ دينٌ، وغداً سؤالٌ.  
ومن ذلكُ أنّه لما عرّضَ شهادةَ المرأةِ ومنعها في  
بعض الأحوال قال (ص ٦١):

«هل من مصلحة الفقه والأثر ترجيحُ مذهبِ يسيءُ  
إلى الإسلام أكثر مما يحسن؟».

ومن ذلكُ قوله (ص ٩٣) ساخراً بالمسلمين :

«هل العفاريّتُ متخصّصةٌ في ركوبِ المسلمين  
وحدهم؟! لماذا لم يشكُ ألمانيٌّ أو يابانيٌّ من احتلال  
الجن لأجسامهم؟ إن سمعة الدينِ ساءت من شيوعِ هذه  
الأوهامِ بين المتديّنينِ وحدهم».

ومن ذلكُ قوله (ص ٩٥):

«عندما تناقلتِ الصحفُ (!) أن الشيخ عبد العزيز  
ابن باز أخرج شيطاناً بوذياً من أحد الأعراب، وأن هذا  
الشيطان أسلم . . . كنتُ أرقبُ وجوه القراء، وأشعر في  
نفوسهم بمدى المسافة بين العلم والدين» انتهى .

ويعني بالعلم علمَ الغربيين الفجرة، وبالدين دينَ  
الشيخِ وأمثاله.

وقوله: «كنت أرقبُ» معلنٌ عن حاله النفسية،  
مؤذناً بأن ما في نفسه تَخَيَّلَه وشَعَرَ به في غيره.

ومن ضعفه أمام الغرب وأعداء الإسلام قوله (ص

: (٩٨)

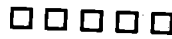
«ومع أن مذهب السلفِ (!) أحبُّ إليَّ إلا أن  
مدافعةَ أعداءِ الإسلامِ تقتضي مزيداً من الحذرِ  
واليقظة».

ولهذا تجده تارةً يجدُ قلقاً في نفسه من مخالفة  
الشرع للقوانين الدولية، فتراه يتحدثُ ويقولُ (ص ٥٩):

«ولستُ أحبُّ أن أوهَّنَ ديني أمام القوانين العالمية  
بموقف لا يستندُ استناداً قوياً إلى النصوص القاطعة»  
انتهى.

فهذه نقولُ كاشفاتٌ للحال النفسية المتوترة التي  
أنشأ أثناءها كتابه، وأنه بناه مزيداً دفع شبهاتٍ عن

الإسلامِ بأيِّ طريقٍ وأيِّ سبيلٍ ، حتى ولو كانَ السبيلُ رداً  
لقولِ العلماءِ والإجماعاتِ ، أو سلوكاً لسبيلِ الشذوذِ في  
الآراءِ المعطَّلةِ عن محجَّةِ الاستدلالِ ونورِ العلمِ الوثيقِ  
الصحيحِ .



## الخصلة السابعة

### الأخطاء العقديّة والتهويل

وهذه خصلة سابعة أقفُ بعد وصفها، ولا أزيدُ على كشفها، رغبةً في الإقلالِ من إشغالِ مثلك .  
والرجلُ - كما علمته أيها الودودُ - يهولُ حُججَه، ويُرغِي ويُرَبِّدُ، لإضعافِ مخالفه، ولو كان المخالفُ الأمةَ بأجمعها وإجماعِ علمائها، ليُقنِعَ من اعتاد التغيريرَ بالكلماتِ عن رؤيةِ الأفعالِ المنبثاتِ . . .

وله أخطاءٌ عقديّة، والرجلُ - كما عرفته - وصَفَ المحدثينَ وأهلَ السننِ بأنهم مرضى بالتجسيم، ولا يَنبِزُ أهلَ السنّةِ بذلكِ إلا من كانتِ سُداهُ ولُحْمَتُهُ الخلفيةُ الزائغة، كما علّمنا سلفنا الصالح .

وله أخطاء في هذا الباب كثيرة، فمن ذلك قوله عن  
المصطفى ﷺ (ص ٧١) وقد تخيَّلهُ :

«وهو في مجلسه الرُّوحي : يوجُّه، ويربِّي،  
ويخلق الجيل الذي ينشئ حضارةً أرقى وأتقى . . .» .

فقوله: «يخلق» لفظٌ صَحْفِيٌّ يُشَمُّ مِنْهُ غَلُوٌّ، قاده  
إليه غَلُوُّ البوصيريِّ لما سمع أبياتاً من «برُدته» .

ومن أخطائه العَقْدِيَّة قوله (ص ١٤٢) :

«العلم الإلهيُّ مسطورٌ في كتاب ضابط شامل  
محيط : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ  
إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾» انتهى .

وهذا تعدُّ وابتداعٌ بما لم يُسَبَقْ إليه ، إذ المسطورُ  
في اللوح المحفوظ هو ما في السماء والأرض ، لا  
العلمُ الإلهيُّ كُلُّهُ ، فعبارةُ فيها عَدَمُ توقيُّرٍ لصفاتِ الله ،  
وفيها ابتداعٌ وتعالُم .

ومن أغلاطه قولُهُ (ص ١٤٤) :

«لقد شاء الله لحكمةٍ لا نعلمُها أن يخلقنا

ويكلفنا، وقال في وضوحٍ : ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ انتهى .  
والحكمةُ من الخلق والتكليفِ يَعْلَمُهَا صبيانُ أهلِ التوحيد، ألا هي تحقيقُ عبادةِ الله وحده لا شريكَ له ؛ قال الله تعالى :

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ .

والوصفُ الثاني من هذه الخصلة : أنه كثيرُ التهويلاتِ ، لِيَقْنَعَ الْأَعْمَارُ ، فاسمعهُ يقول (ص ٦) ، مهوِّلاً :

«الفقهاء ليرتاعون لما يرويه المحدثون مخالفاً لما

ثبت لديهم!» !

وقوله (ص ١١٧) عن روايات مرغبة في الزهد، حائثة عليه :

«ولو جعلنا هذه المرويات محورَ حياةٍ عامَّةٍ لشاع الخرابُ في أرجاءِ الدنيا» .

ثم قوله (ص ١٤٤) :

«قد أسهمت بعض المرويَّات في تكوين هذه  
الشبهة، وتمكينها، وكانت بالتالي سبباً في إفساد الفكر  
الإسلاميِّ، وانهيار الحضارة والمجتمع» انتهى .

وهذه ونظائرها تهويلات لا وِزْنَ لها، ولا يخفاك  
سوء منبتهَا، وقُبْح لَفْظِهَا، وبشاعةُ اعتراضها على رواياتٍ  
بعضها صحيحٌ عن المصطفى ﷺ .

فالحديث - وهو المصدرُ الثاني من مصادرِ  
التشريع - أسهمَ بعضُ ما صحَّ منه في إفسادِ الفكرِ  
وانهيارِ الحضارةِ الإسلاميةِ عند الغزالي !

فلاستعمارُ والكفرُ لهما سَهْمٌ، وتلك المرويَّاتُ لها  
سَهْمٌ، فهما ملزوزانِ في قرْنِ .

وإذا كانَ هذا فهمَ الدعاةِ فعلى دعوتهم العَفَاءُ .



وبعد أيها الأخ :

خصالٌ يُسرُّ بها الجاهلُ ، كلُّها كائنٌ عليه وبالأل :

منها : أن يفخرَ من العلم والمروءة بما ليس عنده .

ومنها : أن يرى بالأخيارِ من الاستهانةِ والجفوةِ ما

يُشمته بهم<sup>(١)</sup> .

ولقد علمتَ وصفَ وخصالَ هذا المتفقِّه ، بما

يُغني عن تكلفِ الردِّ على مذاهبه .

ولقد شهدتَ وشهدتُ أن العلمَ في زماننا قد

استدبرَ ، وأن البُغاثَ « بأرضنا » قد استنسر .

قد أعوزَ الماءُ الطهورُ وما بقي

غيرُ التيمِّمِ لو يطيبُ صعيدُ<sup>(٢)</sup>

---

(١) عن «الأدب الصغير» ، لابن المقفع (ص ٦٢) .

(٢) قاله الأمير الشاعر ابن حيوس ، «ديوانه» (١ / ١٥٨) ط

المجمع الدمشقي .



فتمسك بحبلِ الله وسُننِ المصطفى ، واقتدِ بأئمةِ  
الهُدى ، جمَعنا الله وإياك في دار السلام .  
والسلام عليك ورحمة الله وبركاته .

